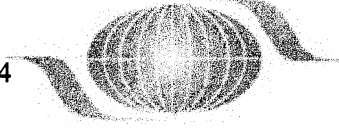


منظمة السياحة العالمية المجلس التنفيذي

CE/74/3
Madrid, October 2004
Original: French



الدورة الرابعة والسبعون

سلفادور دي باهيا، البرازيل، ٢ و٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الأمين العام

مذكرة من الأمين العام

في هذه الوثيقة، يُعرض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن وضع صناعة السياحة العالمية وأنشطة المنظمة.

تقرير الأمين العام

يُقَدِّم هذا التقرير بموجب المادة ٢٣ من النظام الأساسي والمواد ٤ و ١١ و ١٢ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي.

يود الأمين العام، بادئ ذي بدء، أن يعرب عن شكره الحار للبرازيل على ضيافتها في هذه الدورة التاريخية والثقافية التي تكتزها البشرية متمثلة بسلفادور دي باهيا. وثمة مدلول لكون مجلسنا التنفيذي يجتمع في إطار هذا المنتدى العالمي الكبير للسياحة من أجل السلام والتنمية المستدامة الذي ينظم بمبادرة من فخامة الرئيس لولا دا سيلفا.

كما في العادة، يتناول هذا التقرير في مجمله الموضوعين التاليين: وضع صناعة السياحة العالمية، وأنشطة المنظمة.

أولاً - وضع صناعة السياحة العالمية

في البيان الذي ألقينته أمامكم خلال اجتماع الدورة الماضية للمجلس في حيدر أباد، الهند، ذكرت ما يأتي: *إن الانتعاش المتوقع للاقتصاد الأوروبي عام ٢٠٠٤، متخلفاً عدة أشهر عن الانتعاش الأمريكي والياباني، ووجود طلب شديد على السفر لم يُلَبَّ بانتظار أن تسمح الظروف بذلك، هما الركيزتان اللتان نستند إليهما لكي نتطلع بثقة إلى هذه السنة في بدايتها.* وأضفت: *إذا تمكنا من تجنب حوادث أخرى، وإذا لم نسمح للخوف - وبعضها غير منطقي - أن تبدد كل شيء، وإذا بقيت التدابير الأمنية الضرورية التي يتوجب على الحكومات اتخاذها - خصوصاً في مجال النقل - منطقية ومتوازنة لكي لا تقضي على كل رغبة في السفر، فإنه، نعم، سوف تكون لنا ثقة بقدرتنا صناعتنا على النهوض من كبوتها وعلى النقم.*

إن الأشهر الستة التي مرت على دورتنا الماضية قد أكدت هذه التوقعات إلى حد بعيد. فصناعة السياحة العالمية تتقدم مرة أخرى على طريق النمو الشديد، وسوف نتمكن دون شك في غضون أقل من شهرين، بمناسبة معرض فينور في مدريد، من إعلان أن عدد الوافدين الدوليين قد ارتفع بنسبة ٥ في المئة على أقل تقدير خلال ٢٠٠٤. بل ربما تجاوزنا هذا الهدف.

* * *

٢٠٠٤ كانت سنة المفارقات الشديدة. ولئن كان النمو الاقتصادي شاملاً، حسب تقديرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (توقع زيادة بنسبة ٥ في المئة لإجمالي الناتج العالمي الخام لعام ٢٠٠٤ و٤,٣ في المئة لعام ٢٠٠٥)، فإن هذا النمو قد توزع على نحو غير متكافئ.

الاتحاد الأوروبي، لاسيما منطقة اليورو، لم ينل بعد الصعوبات التي واجهته في ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. ولا يزال انتعاش الاقتصاد الرئيس في الإقليم، أي اقتصاد ألمانيا، طي الشوك. ويتوقع بالتالي لمنطقة اليورو أن تنمو بنسبة ٢,٢ في المئة في

٢٠٠٤ كما في ٢٠٠٥. ونظرا لأن التدفقات الداخلية هي السمة المهيمنة على السياحة الأوروبية، فلم يعد مدهشا أن نرى المقاصد التقليدية الكبرى في أوروبا تنوء بفعل الوهن الذي طرأ على السوق الألمانية المولدة، وإلى حد ما أيضا، بسبب الشكوك التي تكتنف السوق البريطانية.

للسنة الثالثة على التوالي، جاءت نتائج موسم الصيف متواضعة في إيطاليا وفرنسا. وللمرة الأولى، شهدت إسبانيا جفاء في سلوك السياح القادمين من أوروبا الشمالية، ما جعلها تتسائل عن وجهة النموذج التقليدي "شمس وبحر". ولا شك في أن هذه البلدان الثلاثة الكبرى الواقعة في غرب المتوسط قد استفادت بفضل مقاصدها الثقافية، وبفضل انتعاش السوق الأمريكية واليابانية. لكنها في المقابل عانت من تزايد المنافسة في مقاصد أوروبا الشرقية الناشئة.

وتجلت ظاهرة العولمة السياحية مجددا خلال صيف ٢٠٠٤ كما لو كانت تتحرك في "أوعية متصلة"، حيث استفادت مقاصد مثل كرواتيا وبلغاريا ورومانيا وتركيا ومصر وتونس والمغرب. ويبدو أن الألعاب الأولمبية التي نظمت في الصيف في أثينا قد أضرت باليونان بدلا من أن تفيدها.

أما الشرق الأوسط، وقد استمر على الزخم الذي بدأ قبل عامين، وحيث انتعش النمو الاقتصادي بالموارد الإضافية التي يستمدتها الإقليم من النفط بما يقدر بـ ٥,١ في المئة في ٢٠٠٤ و٤,٨ في المئة في ٢٠٠٥، فلا يزال يشهد "طفرة" سياحية حقيقية تعذر التنبؤ بحدوثها بسبب ما أصاب الإقليم من أحداث سياسية وعسكرية أليمة. وكما في ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، يكمن التفسير الرئيسي لذلك في أن زبائن بلدان الخليج يميلون نحو تفضيل البقاء في إقليمهم، الأمر الذي يعود بالنفع على المناطق الجبلية السورية واللبنانية وعلى دبي وشم الشيخ والشاطئ المصري والبحر الأحمر — على الأقل حتى حدوث العمليات المأساوية في بداية تشرين الأول/أكتوبر — بل أيضا على ماليزيا التي يألف جوها أيضا الزوار القادمون من العالم العربي والإسلامي. وإن منظمة السياحة العالمية، التي أصبحت كافة دول الإقليم تنتمي إليها، تواكب هذه الحركة كما تعمل بنشاط على مساعدة دول الإقليم في الجهود الملحوظة التي تبذلها من أجل التخطيط والتنمية.

وأبليت البلدان الكبرى في جنوب آسيا بلاء حسنا، إذ تم تسجيل نمو حاد في عدد الوافدين إلى مقاصد كالهند وإيران وبنغلادش وسري لانكا. ويعزى السبب الرئيسي لذلك إلى النمو الاقتصادي لشبه القارة الهندية، وإلى سياسات التحرر الاقتصادي في الهند — لاسيما في قطاع النقل الجوي — وإلى تحسن العلاقات السياسية بين الهند وباكستان.

وطلرت زيادة هائلة على تدفقات السياح إلى مقاصد بلدان كبرى وأقاليم في شرق آسيا والمحيط الهادئ، كالصين وهونغ كونغ واليابان وكمبوديا وماليزيا وسنغافورة وفيتنام وأستراليا... حيث سجل العديد منها نموا مئويا لأعداد الوافدين في النصف الأول من ٢٠٠٤، مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٣، أي الفترة التي اتسمت بالآثار الهدامة لوباء سارز. ويتوقع أن تكون نتائج ٢٠٠٤ متفوقة بشكل صاف على نتائج ٢٠٠٢، العام السابق لتفشي الوباء، في كافة أرجاء الإقليم.

وفي هذا السياق، فإن الصين، التي يتوقع أن تشهد نمواً إجمالياً ناتجها الخام بنسبة ٩ في المئة عام ٢٠٠٤ و٧,٥ في المئة عام ٢٠٠٥، أصبحت تؤدي دور "القاطرة الإقليمية"، ولها أثر الاسترسال على كامل الإقليم. وقد تحققت توقعات المنظمة، إذ سافر ٢٠ مليون صيني خارج حدود بلادهم عام ٢٠٠٣، فتجاوزوا للمرة الأولى عدد السياح الذين غادروا اليابان، على الرغم من الانتعاش الاقتصادي الملحوظ الذي شهدته اليابان. وهذه النزعة القوية مرشحة لأن تتأكد في ٢٠٠٥ فتعود بالنفع أيضاً على مقاصد بعيدة، مثل الاتحاد الأوروبي، علماً أن بلدان منطقة شينغين تعتبر ضمن المقاصد التي حظيت "بموافقة" السلطات الصينية، الأمر الذي يسهل زيارتها.

بالنسبة لشرق آسيا والمحيط الهادئ، وهو إقليم تفوق على القارة الأمريكية ليصبح منذ عام ٢٠٠٢ المنطقة السياحية الثانية في العالم بعد أوروبا، يبقى مبعث القلق الوحيد متمثلاً بوجود مخاطر صحية، لاسيما تهديدات انفلونزا الدجاج التي يمكن أن تتحول إلى عدوى بالفيروس تنتقل بين البشر.

النمو الاقتصادي يبدو قوياً أيضاً في أمريكا الشمالية، حيث يتوقع ارتفاع الناتج الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية إلى حدود ٤,٣ في المئة عام ٢٠٠٤ و٣,٥ في المئة عام ٢٠٠٥.

لم يتلاش كلياً بعد أثر الصدمة التي أحدثتها ١١ أيلول/سبتمبر في نفوس السياح الأمريكيين. ذلك أنهم عاودوا السفر داخل الولايات المتحدة في ٢٠٠٤، لكن بنسبة أقل مما كان قبل تلك الهجمات الرهيبة. وتشهد كندا والمكسيك والكاربي وبعض مقاصد آسيا وأوروبا عام ٢٠٠٤ عودة عدد ملحوظ من سياح أمريكا الشمالية. واستأنفت الولايات المتحدة أيضاً نموها كمقصد للمسافرين الوافدين من قارات أخرى، على الرغم من أن تدابير التفتيش والأمن التي اتخذت تشكل عوائق تثبط في أحيان كثيرة هم المسافرين، لاسيما مسافري الأعمال، فتنتهيهم عن الذهاب إلى الولايات المتحدة أو عن المرور بها.

وعلى الرغم من انتعاش السوق الداخلية الأمريكية وسعر صرف اليورو المرتفع مقابل الدولار اللذين يعودان بالنفع على الإقليم، يبدو أن منطقة الكاريبي سوف تعاني الصعوبات خلال موسم الذروة في شتاء ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، بسبب الأعاصير المدمرة التي اتسمت بها السنة الجارية. وإن ضعف شركات الطيران الأمريكية الشمالية، وبعضها لا يزال بحماية قانون الإفلاس، ما زال يشكل عاملاً سلبياً لهذا الإقليم.

ويشهد اقتصاد أمريكا اللاتينية، بفضل نمو صادراته من المواد الخام، نمواً ملحوظاً جداً في ٢٠٠٤، ما يؤكد التحسن الذي طرأ العام الماضي على أثر الانتكاسات الاقتصادية التي أصابت بعض بلدان الإقليم في ٢٠٠٢، مثل الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا. والنشاط السياحي في أمريكا الوسطى جيد بصورة خاصة. فيغض النظر عن النمو الاقتصادي العام، استفاد من التحولات المؤاتية في سعر الصرف ومن الجهود الملحوظة التي قامت بها بلدان مثل البرازيل. وبما أن معظم الوافدين في أمريكا اللاتينية مصدرهم تنقلات من داخل الإقليم، يتوقع لمقاصد الإقليم أن تشهد موسماً ممتازاً في ٢٠٠٤.

وأخيراً، نظراً للأداء الجيد الذي حققه الاقتصاد الروسي الذي يتوقع له نمو بنسبة ٧,٣ في المئة عام ٢٠٠٤ و ٦,٦ في المئة عام ٢٠٠٥، فإن الفائدة ينبغي أن تعود على كافة مقاصد أسرة الدول المستقلة، لاسيما ما يتصل منها بسفر الأعمال.

وخلاصة القول في هذه الظروف المؤاتية هو أن التهديد الوحيد، وإن كان تهديدا هاما، الذي يمكن أن يترتب بتتمية السياحة الدولية في أواخر ٢٠٠٤ وأوائل ٢٠٠٥ يتمثل بأسعار نفط مرتفعة بشكل استثنائي، علما أن برميل النفط جاوز الـ ٥٠ دولارا في تشرين الأول/أكتوبر. وإن سعرا مرتفعا إلى هذه الدرجة من شأنه أن يحدث أثرا مزدوجا: بشكل مباشر إذ يرفع تكلفة النقل، لاسيما النقل الجوي، وبشكل غير مباشر إذ يلجم النمو العام للاقتصاد العالمي فيكبح بالتالي إنفاق المستهلكين على السفر، أكان بداعي العمل أو المتعة.

ونتاول أخيرا عائقا من نوع آخر أمام السفر، ليس ذا طابع سياحي وإن كانت أهميته متعاطمة، ألا وهو "تصائح السفر". إذ سيتعين على المجلس أن يناقش في هذه الدورة مشروع توصية ترمي إلى الحد مما لها من آثار نسبية، فضلا عن متابعة ذلك بما ينبغي اتخاذه من إجراءات.

ثانيا - أنشطة المنظمة

كانت الدورة الماضية للمجلس التنفيذي فرصة مناسبة لتحديد متابعة تحول المنظمة إلى وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة. تجري هذه المتابعة على ما يرام. وفي هذا الإطار، شارك الأمين العام للمرة الثانية في مجلس الرؤساء التنفيذيين في نيويورك بنهاية تشرين الأول/أكتوبر، بحضور الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي أنان.

وشارك رئيس شؤون الموظفين في الاجتماع التاسع والخمسين للجنة الخدمة المدنية الدولية، حيث يجدر الذكر في هذا المجال بأن عملية مسح كلفة المعيشة في مدريد، التي تحدد تطور مرتبات فئة الخدمة العامة، قد أنجزت بالتنسيق مع لجنة الخدمة المدنية الدولية، الأمر الذي أدى إلى زيادة ملحوظة لهذه المرتبات.

واجتمع للمرة الثالثة فريق العمل المنبثق عن المجلس التنفيذي والمكلف التقدم باقتراحات بشأن تعديل المادتين ٦ و ٧ من النظام الأساسي، في باريس، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. يقم إلى المجلس تقرير عن التقدم الذي أحرزه في مداولاته.

وعقدت، أو من المقرر أن تتعقد، اجتماعات مختلفة للأجهزة: اجتماع إضافي للجنة القارة الأمريكية في تشرين الأول/أكتوبر في كوستا ريكا، واجتماع للفريق الاستراتيجي في أواخر الشهر نفسه في موناكو، والاجتماع الثاني للجنة دعم الجودة والتجارة في تشرين الثاني/نوفمبر في مدريد.

أما اللجنة العالمية لآداب السياحة، وقد اكتسبت أعمالها وثيرة ثابتة، فعقدت اجتماعها الثاني في المقر في أوائل تشرين الأول/أكتوبر. وقامت على وجه الخصوص باعتماد نظامها الداخلي من أجل العمل والتوجيهات ذات الصلة بإجراء تسوية المنازعات. ولقد رُفِعَ إلى المجلس التنفيذي في دورته هذه تقرير عن أعمال اللجنة بشأن تنفيذ المدونة العالمية لآداب السياحة. وأكدت إيطاليا رغبتها في احتضان مقر هذه اللجنة المرموقة في روما.

ومن بين الاجتماعات الهامة التي بادرت المنظمة إلى عقدها، يذكر "منتدى السياسات السياحية" الذي نظم بشكل مشترك مع جامعة جورج واشنطن، رئيس مجلس التعليم في المنظمة، في تشرين الأول/أكتوبر، واجتماع تنسيقي في تشرين الثاني/نوفمبر لوكالات وبرامج الأمم المتحدة المعنية بالسياحة، من أجل التوصل إلى تنسيق أفضل لأنشطتها داخل المنظومة. وكان من المقرر عقد المنتدى الدولي الخامس للبرلمانات والسلطات المحلية في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر في كييف، أوكرانيا.

وبالإضافة إلى الاجتماعات واللقاءات الكبرى المذكورة أعلاه، شارك الأمين العام في منتدى برشلونة العالمي للثقافات في تموز/يوليو الماضي؛ وسافر إلى أستراليا في آب/أغسطس؛ وشارك في اجتماع وزراء السياحة والبيئة للقارة الأمريكية في إيكيتوس، بيرو، في أيلول/سبتمبر؛ وشارك في الشهر نفسه في المؤتمر الوطني للسياحة الإيطالية في جنوى، إيطاليا، وفي الجمعية البرلمانية المشتركة (البرلمان الأوروبي) في بروكسيل، بلجيكا. وشارك في احتفالات يوم السياحة العالمي في كوريا ثم ماليزيا فييران، حول موضوع "الرياضة والسياحة: قوتان حيتان في خدمة التفاهم والثقافة والتنمية الاجتماعية".

وعجلت رحلة الأمين العام إلى أستراليا في عودة هذا البلد إلى المنظمة، علما أن أستراليا أصبحت مجددا عضوا فاعلا. وكانت زيارته لكوريا فرصة لتوقيع اتفاق إنشاء مؤسسة التنمية السياحية والقضاء على الفقر (ST-EP) في سيول.

وسافر الأمين العام أيضا في تشرين الأول/أكتوبر إلى رومانيا بمناسبة انعقاد ندوة حول السياحة الريفية؛ كما سافر إلى كوستاريكا لحضور القمة الأيبيروأمركية لوزراء السياحة، وإلى تشيلي للمشاركة في الاجتماع الوزاري الثالث للسياحة والتعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ؛ وإلى المجر لحضور منتدى الإتحاد الأوروبي حول السياحة؛ وأخيرا، إلى قبرص لحضور ورشة عمل حول إدارة المقاصد.

وكان من المقرر أن يسافر في تشرين الثاني/نوفمبر إلى هولندا لكي يحدد كيفية مشاركة الحكومة الهولندية في برنامج السياحة المستدامة والقضاء على الفقر، ثم إلى إثيوبيا لحضور ورشة عمل إقليمية حول تنفيذ حساب السياحة الفرعي في بلدان شرق أفريقيا، وأخيرا إلى تركيا للمشاركة في مؤتمر عضونا المنتسب: الإتحاد الدولي لأصحاب الفنادق والمطاعم.

أما بالنسبة للوضع المالي للمنظمة كما بدا في الفصل الثالث من ٢٠٠٤، فيمكن القول إنه يبعث على الارتياح بشكل عام، بفضل دقة إسقاطات الإنفاق، علما أن الميزانية قد تسفر عن فائض بنهاية السنة على الرغم من بعض التفريط في الإنفاق.

في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، كانت الاشتراكات المقررة التي تم استلامها من الأعضاء قد بلغت ٧٤٥٧٥٨٨ يورو، ما يمثل ٧٧,٥ في المئة من كامل الاشتراكات المترتبة لسنة ٢٠٠٤ وقدرها ٩٦١٩٤٨٩ يورو و٩٥,٣ في المئة من الاشتراكات المقدرة في خطة الإنفاق، أي ٧٨٢٨٠٠٠ يورو. ويشكل ذلك تحسنا، مقارنة بسنة ٢٠٠٣، حيث كانت النسبة التي تم استلامها حتى نفس التاريخ ٧٦,٢ في المئة (٩٣,٧ في المئة من خطة الإنفاق).

وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر أيضا، بلغت الاشتراكات المتأخرة التي تم استلامها ٦٨٨٥٨٢ يورو، أي ٩٨,٤ في المئة من المجموع المقدر لسنة ٢٠٠٤ والذي كان قد حدد بمقدار ٧٠٠٠٠٠ يورو. ولئن كان هذا المبلغ أقل مما تم استلامه بنفس التاريخ سنة ٢٠٠٣ (١٠٤١٥٤٥ يورو)، فهو أكثر بنسبة ٢٥ في المئة مما بلغ سنة ٢٠٠٢، أي ٥٥٠٧٢٧ يورو.

ويُبين من توقعات نهاية السنة أنه إذا استمرت النزعة الراهنة فإن نفقات الميزانية لسنة ٢٠٠٤ قد تتجاوز خطة الإنفاق بنسبة ٨ في المئة، ما قد يؤدي إلى تجاوز التكاليف بمقدار ٧٩٨٠٠٠ يورو. وبتعبير آخر، فإن نفقات الميزانية المقدرة بمبلغ ٩٦٠٧٠٠٠ يورو قد تتجاوز النفقات المزمعة وقدرها ٨٩١٢٠٠٠ يورو. يُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تكاليف دعم برنامج المنظمة المكثف للأنشطة التي أُجريت خلال ٢٠٠٤، وإلى زيادة مرتبات الخدمة العامة اعتبارا من ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، تطبيقا لنتائج المسح الذي أجرته لجنة الخدمة المدنية الدولية في مدريد وأقرته في نيويورك في تموز/يوليو ٢٠٠٤.

غير أن استخدام الدخل الوارد من الاشتراكات المتأخرة (٧٠٠٠٠٠ يورو) من شأنه أن يقلص العجز إلى ٩٨٠٠٠ يورو، وهو مبلغ يمكن موازنته من الموارد الخارجة عن الميزانية البالغة ٣٠٠٠٠٠ يورو، الأمر الذي يؤدي إلى وجود فائض في نهاية السنة.

وأخيرا، عملا بمقرر المجلس (CE/DEC/20(LXIII)) الذي اعتمد في حيدر أباد، الهند، في ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٤، خصص الأمين العام ٥٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي من فائض تنفيذ أنشطة التعاون التقني الماضية إلى مشاريع جديدة لها بعد الاستدانة وتخفيف حدة الفقر في إطار إنشاء مؤسسة السياحة المستدامة والقضاء على الفقر (ST-EP).

* * *

بُنلت جهود مكثفة من أجل إعداد جدول باحتياجات المنظمة والتزاماتها في المستقبل، كما بوشر تنفيذ مبادرة النقاط الخمس التي عرضتها عليكم في الدورة الماضية والتي حظيت بموافقتكم المبدئية.

أجريت مراجعة لـ "رؤية ٢٠٢٠" كي تأخذ في الحسبان تطورات السياحة العالمية وانعكاساتها في السنوات الأخيرة الماضية. واستنادا إلى هذه المراجعة، سوف يتم إعداد "تصور مؤقت لعام ٢٠١٠". كما يصار حاليا إلى وضع "كتاب أبيض" جديد، مماثل لكتاب ١٩٩٧، بناء على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في اجتماع الفريق الاستراتيجي الأنف الذكر الذي عقد في موناكو. وسوف تقدم إليكم ثمار كافة هذه الجهود قبل انعقاد الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة في دكار.

وفي نفس الوقت، بدأ إعداد برنامج العمل العام القادم لـ ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وسوف تقدم إليكم توصيات لجنة البرنامج التي عقدت اجتماعها السابع والعشرين في المقر في أواسط تشرين الثاني/نوفمبر، وسوف يتمثل أحد البنود الكبرى على جدول أعمال الدورة القادمة للمجلس بالمناقشة التوجيهية التي سوف تتناول مشروع البرنامج.

وبناء على موافقتكم المبدئية، سوف يشكل برنامج العمل ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ النصف الأول لاختبار تخطيط على الأجل المتوسط يغطي الفترة الممتدة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩، التي سيطلق عليها، كما تقرر، تسمية "برنامج عمل المنظمة لغاية ٢٠١٠". ونزولا عند رغبة لجنة البرنامج والمجلس، سوف تُقترح مؤشرات أداء تجعل ممكنا القيام بإجراء تقويمي لأنشطة البرنامج للمرة الأولى.